1982 1223_0001_م

٨٢-١٢-٢٣

لجنة أمهات المعتقلين والمخطوفين
التقت الصلح وطالبت بتحرك جماعي
الصلح: سأعمل مع النواب لاطلاق سراح الجميع

الصلح مع الوفد

في اطار التحرك الذي تقوم به لجنة امهات المعتقلين والمخطوفين من اجل الضغط السياسي للافراج عن جميع المعتقلين والمخطوفين، التقى وفد اللجنة الرئيس رشيد الصلح في منزله بالرملة البيضاء عند الساعة الرابعة من بعد ظهر امس.

وعرض الوفد نتائج تحرك اللجنة والاتصالات التي اجرتها والمساعي التي بذلتها على هذا الصعيد.

وقالت احدى السيدات «لقد استطعنا بتحركنا الذي قمنا به منذ شهور وبعفوية مطلقة وبعاطفتنا تجاه اولادنا والمخطوفين لنا، ان نحرك معنا عدداً من المسؤولين الوطنيين والمسلمين، كما استطعنا ايضا ان نحول قضيتنا الى قضية عامة. لقد شكلنا ضغطاً على مستوى البلد والشارع، فما هو دور الزعامات الوطنية والاسلامية بالضغط السياسي

(البقية ص ٨)

لجنة امهات المعتقلين

- تتمة المنشور صفحة ١ -

والدعم لقضيتنا العادلة؟».

وبعد ان اثنت اللجنة على التحرك الفردي داخل المجلس النيابي تمنت على الرئيس الصلح السعي من اجل تحرك جماعي داخل المجلس النيابي يشارك فيه ايضا التجمع الاسلامي.

كما طالب الوفد باثارة القضية في المجلس النيابي وبالتوقيع على الاسئلة النيابية دعماً لموقف اللجنة.

ووعد الصلح بأنه سيبحث مع الاستاذ منير ابو فاضل وغيره من الشخصيات الوطنية والاسلامية القيام بتحرك جماعي في هذا الاتجاه قريباً.

اما بالنسبة للتحرك على صعيد «التجمع الاسلامي» فقد اعتذر بسبب توقف التجمع ومنذ فترة عن اجتماعاته لاسباب خاصة.

واكد الصلح انه لا يجوز ان تكافأ بيروت وابناؤه على صمودهم بوجه اكبر آلة عسكرية باعتقالهم واختطافهم.

تصريح الصلح

بعد ذلك ادلى الرئيس الصلح بالتصريح التالي:

«لقد تفضل وفد من امهات وزوجات وشقيقات المعتقلين لدى السلطات السياسية والمخطوفين لدى الميليشيات الكتائبية وزارني عارضاً موضوع المعتقلين الذين مضى على اعتقال بعضهم اكثر من ستة اشهر وطلب مني العمل كممثل عن الشعب اللبناني لدى المسؤولين بغية اطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين جميعاً. وفي الواقع، فاني ارى بأنه لا يجوز في لبنان اعتقال اي مواطن بدون امر قضائي وهو البلد الذي يصون فيه الدستور الحريات العامة ويمنع الاعتقال بدون امر قضائي».

واضاف الصلح «لذا لا يجوز اعتقال اي مواطن مهما كان السبب والحجة وقد ابلغت الوفد بأنه سبق لي وراجعت الحكومة بهذا الموضوع مبديا احتجاجي على هذه الاعتقالات ومطالباً باطلاق سراح المعتقلين او ارسالهم الى القضاء ليلاحقوا وفقاً للقانون. واني سأقوم بما يمليه ضميري من عمل بالاشتراك مع باقي الزملاء النواب والشخصيات السياسية بغية وضع حد لهذه الحالة وبالتالي اطلاق سراح جميع المعتقلين والمخطوفين سواء لدى السلطات اللبنانية او لدى المنظمات المسلحة».